إشراف/ محمد فؤاد

العالم يدفع باهظا ثمن تأجيل التصدي للتغير المناخي

■ واشنطن/ متابعات :

أظهرت دراسة أن موافقة حوالي 200 دولة على الحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري بدءا من 2020 سيكون أكثر تكلفة بشكل كبير من اتخاذ إجراءات الآن للتصدي للتغير المناخي.

وقالت الدراسة إن اتخاذ إجراءات سريعة لخفض الانبعاثات سيخلق فرصة أفضل للإبقاء على الاحتباس الحراري دون السقف الذي اتفقت عليه الأمم المتحدة -وهو درجتان مئويتان أعلى من معدلات عصور ما قبل الصناعة- لتفادي المزيد من الفيضانات والموجات الحارة والجفاف وزيادة منسوب مياه البحار.

وقال التقرير إن توقيتات تخفيضات الغازات المسببة للاحتباس الحراري مهمة

أكثر من أشياء أخرى يكتنفها عدم اليقين مثل كيفية عمل النظام المناخي أو الطلب المستقبلي على الطاقة أو أسعار الكربون أو تقنيات الطاقة الجديدة.

وأظهرت الدراسة أن سعرا عالميا فوريا قدره 30 دولارا للطن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون -العامل الرئيسي المسبب للاحتباس الحراري- سيتيح فرصة نسبتها 60 بالمائة تقريبا لخفض الاحتباس الحراري إلى اقل من درجتين مئويتين.

وقال خبراء آخرون من سويسرا ونيوزيلندا واستراليا وألمانيا- إن الانتظار حتى 2020 سيزيد السعر العالمي للكربون إلى حوالي 100 دولار للطن للوصول إلى فرصة نسبتها 60 بالمائة للحد من الاحتباس الحراري.

ووافقت الحكومات على مستوى الدرجتين المئويتين الذي تعتبره عتبة لتفادي التغير المناخي الخطير. وارتفعت درجات الحرارة بالفعل بمقدار 0.8 درجة مئوية منذ أن بدأ الاستخدام الواسع لأنواع الوقود الاحفوري قبل 200 عام.

نفذه مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة المستقبل الدولية

تقرير حول واقع العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان في محافظة عدن

تناول تقرير حديث أعده مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان (YCFHRS) بالتعاون مع مؤسسة المستقبل الدولية (F.F.F) حال العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان في محافظة عدن ، وذلك في إطار محورين، احتوى المحور الأول مستوى النظافة العامة وأثرها على صحة الإنسان، بينما تضمن المحور الثاني واقع أبراج الاتصالات (الهوائيات) والأضرار الصحية الناتجة عنها.

التقرير الذي تم استعراضه ومناقشته في ورشة عمل (أخطار تهدد البيئة والإنسان في محافظة عدن- النظافة - ردم الشواطئ - المخلفات الصحية - إشعاعات تقوية الهاتف النقال (الهوائيات)..) التي نظمها مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة المستقبل رصد الواقع البيئي في مدينة عدن من عدة جوانب واستند على نزول وعمل ميداني من قبل فريق الرصد التابع لمركز اليمن خلال الربع الأخير من عام 2012 م ، ضمن برنامج مشروع « نشر ثقافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورصد الانتهاكات وتقديم المساعدة القانونية».

عرض / ابتسام العسيري

ولفت التقرير إلى أن الانطباع السائد لدى أي زائر إلى مدينة عدن كان حتى وقت غير بعيد يؤكد تميز هذه المدينة عن بقية المدن اليمنية بنظافتها وذوق سكانها الرفيع المحافظ على جمال المدينة ورونقها ، إلا أن هذا الانطباع لم يستطع الصمود طويلا وخاصة خلال العامين الماضيين.

نقص في الآليات وعدم التزام عمال النظافة

وأورد التقرير تفاصيل بعض القضايا البيئية التي تعانيها مديريات (الشيخ عثمان – المنصورة – المعلا – صيرة - خور مكسر) ، ففي مديرية الشيخ عثمان أوضح الأخ محمد عبد الواحد رئيس قسم النظافة في مديرية الشيخ عثمان أن تردي النظافة في المديرية يرجع إلى أن عمال النظافة غير ملتزمين بالعمل ، وأنهم لا يداومون بشكل منتظم.

عمال النظافة يعملون في أعمال وأماكن أخرى مثل الحمالة وفي سوق الصيد ..الخ ومن هذه الأعمال يحصلون على أجور أكثر من رواتبهم التي يحصلون عليها من جراء أعمال النظافة في كثير من الأحيان.

كما تعاني المديرية من نقص في الآليات حيث تتوفر خمس سيارات تعمل فقط وخمس سيارات أخرى قديمة ومتهالكة.

وبلغ إجمالي عدد عمال النظافة 440 عاملا ، عدد العمال المثبتين منهم 67 عاملا فقط في حين 373 عاملا يعملون بالأجر اليومي .

وبحسب رصد آراء بعض العمال غير المثبتين عبروا عن استيائهم من حرمانهم لبدلات العمل الإضافي والتمييز الذي يجري بينهم وزملائهم المثبتين حيث يتم خصم الغياب منهم.

كما أشار التقرير إلى أوضاع مديرية المنصورة التي تعاني أحياؤها وشوارعها من النفايات المتراكمة كما هو الحال في مديرية الشيخ عثمان ، فبحسب ضابط الحركة في بلدية المنصورة الأخ فضل علي ربيع أكد أن العمال لا تصرف لهم الحوافز إلا في الأعياد و أفاد بأن أدوات العمل (المكانس) لا تتناسب مع العدد الكبير للعمال حيث تصرف لهم 96 مكنسا فقط في حين أن عدد العمال 360 عاملا.

واقع ورشة النظافة

وأشار التقرير إلى حديث مدير الورشة الخاصة بصندوق النظافة – المنطقة الثانية – في المنصورة التي تضم الشيخ عثمان ، المنصورة ، دار سعد والبريقة ، حيث قال إن الآليات المتوفرة لدى الورشة وحالتها الفنية على النحو التالي : في مديرية الشيخ عثمان عدد الآليات الصالحة (10) و المتوقفة (7) ، وفي المنصورة االصالحة (10) المتوقفة منها (12) وفي دار سعد الآليات التي تعمل (7) والمتوقفة (3)، أما في مديرية البريقة فإن عدد الآليات الصالحة (8) والمتوقفة (3) ، بإجمالي يبلغ (35) صالحة و(23) متوقفة.

وواصل" بأنه تم قد تم استلام آخر دفعة سيارات تابعة للنظافة في فترة خليجي 20 ، وأن عدم توفر قطع الغيار سبب أساسي لتوقف عمل الآليات .

وقال إن عدد عمال الورشة 32 عاملا منهم 17 عاملا مثبتون و 15 غير مثبتين.

مديرية دار سعد

وفي مديرية دار سعد أوضح عدد من المواطنين معاناتهم من التلوث البيئي الذي تمثل بعملية حرق القمامة بجانب منازلهم ما سبب لهم حالات اختناق وأمراض الربو كما أشاروا إلى تراكم النفايات ومخلفات سوق الأسماك المجاور لمنازلهم ومعاناتهم اليومية جراء ذلك، قالوا بإن عملية التصفية تتم مرة أو مرتين في الشهر فقط من قبل عمال النظافة، مشيرين إلى حالة الطفل عمر الذي لم يتجاوز عمره الخمس سنوات، والذي كان يلعب بجانب القمامة المجاورة لمنزله وبفعل طيران كيس بلاستيكي محترق والتصاقه بوجه فقد احترق بوجهه وما زالت بعض الآثار تبدو على وجهه .

مديرية المعلا

وفي مديرية المعلا رصد التقرير العديد من أماكن تراكم القمامة أمام المنازل في حي الشيخ إسحاق بالمعلا وهي أكثر الأحياء الشعبية سيئة النظافة على مستوى المديرية، و مكان لعب الأطفال والمتنفس الوحيد لهم هو نفس الشارع الذي تتجمع فيه النفايات وحرقها.

مديرية التواهي

أما في مديرية التواهي (القلوعة) فقد رصد التقرير حالة واحدة في هذه المنطقة في حارة عبد الولي إمام مجمع القلوعة وهي عبارة عن انتشار الروائح الكريهة لمسافات بعيدة بعد كل عملية انتشال للنفايات حيث تقدم بعض المواطنين بشكواهم للمركز للسعي معهم لإيجاد حل لهذه المشكلة ، منوها أن عدداً من المواطنين طالبوا بلدية التواهي عمل جسر مرتفع لكي لا تنتشر القمامة إلى الشارع والى أمام منازلهم إلا أن البلدية لم تستجب حتى الآن لشكواهم .

مديرية صيرة

ورصد التقرير معاناة المواطنين في مديرية صيرة جراء تراكم القمامة في بعض الأماكن في المديرية لأكثر من يومين.

وأشار إلى أن شباب حي سوق كريتر نفذوا حملة تنظيف لبعض الشوارع ولمدة خمسة أيام متتالية وبتبرعات أهالي المنطقة ، حيث تم استئجار قلابات لرفع القمامة المكدسة في الشوارع، ما أدى إلى تحفيز إدارة المحافظة بتأجير قلابات وشيولات تجوب شوارع المديرية لرفع وتنظيف النفايات المتراكمة لعدة أيام.

وقال التقرير إن كثير من شوارع المديرية والمحافظة عانت وتعاني من طفح مياه المجاري.

مديرية خورمكسر

وفي مديرية خورمكسر قالت المواطنة / افتكار من قاطني العمارة المثلثة في المديرية إن القمامة تنتشر بشكل كبير في العمارة وبجانبها بالإضافة إلى المجاري الطافحة ولم تحرك البلدية ساكنا واضطروا إلى

مواطنون يعانون تراكم النفايات ومخلفات سوق الأسماك المجاور لمنازلهم ما سبب لهم حالات اختناق وأمراض الربو

راتب عامل النظافة 36 ألف ريال وميزانية الرواتب في المحافظة تصل إلى 106 ملايين ريال شهريا

تأجير بعض عمال النظافة للقيام بعملية التنظيف.

أما المواطن احمد علوي صاحب محل بناء فقد أوضح أنه قدم شكواه للبلدية والمجلس المحلي من جراء تراكم القمامة بشكل كبير ولعدة أيام بجانب المحل وبين المنازل المجاورة لمحله ولكن دون جدوى.

ومن جانبه فصل الأخ ربيع محمد احمد لطف رئيس قسم النظافة في مديرية خور مكسر معانات المديرية قائلا" تعاني مديرية خور مكسر من :

أ-عدم توفر آليات لعمال النظافة .

ب-لا يتم صرف بدل عمل إضافي للعمال .

ت-هناك تقصير من العمال في الفترة الحالية ويتم توجيه انذارات لهم دون فائدة .

د -المراقبون غير منضبطين في عملهم ونعتبرهم السبب الرئيسي لهذا الاهمال .

ج -الانفلات الأمني في المحافظة أدى إلى عدم التزام العمال بأداء عملهم وانتشار البلطجة بين صفوفهم .

وأشار الأخ ناصر سالم السقاف نائب رئيس قسم النظافة في المديرية إلى أن سبب تراكم القمامة في الشوارع يعود إلى إضراب العمال عن العمل ومطالبتهم بالتثبيت ، وأن الحكومة غير جادة في تثبيتهم كما أن آليات العمل غير متوفرة وما هو موجود حاليا من الآليات قد انتهت فترتها الافتراضية .

مكتب النظافة ماذا قال ؟

ونقل التقرير إفادة الأخ قائد راشد المدير العام التنفيذي لصندوق النظافة الذي أجاب على عدد من الاستفسارات التي خرجت بها نتائج التقرير حيث قال " إن تراكم القمامة بسبب عدم التزام العمال بالعمل ، كما يتغيب العمال عن العمل لمدة يومين أو ثلاثة أيام عند استلامهم لرواتبهم ، معللا أنه من أسباب تراكم القمامة إضراب العمال غير المعلن ومزاجيتهم في العمل حيث أن بعض العمال يحضرون للتوقيع فقط وبعضهم يغادر الساعة العاشرة صباحا، رغم انه قد قمنا بتوفير كل طلباتهم من حيث التثبيت والتأمين الصحي وصرفنا لهم مقابل العمل الإضافي في يوم الجمعة مؤكدا أن العمال في عدن أحسن حالا من زملائهم في المحافظات الأخرى حيث يتحصلون على رواتب تصل إلى 36 ألف ريال بالإضافة إلى العمل الإضافي في حين العمال في المحافظات الأخرى يستلمون 20 ألف ريال فقط ، وميزانية الرواتب في المحافظة تصل إلى 106 ملايين ريال شهريا .

وقال هناك سيارات سُرقت وسيارات أحرقت وسيارات غير صالحة وبلغ إجمالي عددها 14 سيارة ، مشيرا إلى انه تتم حاليا متابعة توفير آليات العمل منها 29 قلابا و 18 فرامة .

الآليات قديمة ومتهالكة

وجاءت إيضاحات الأخ نبيل احمد غانم مدير الشؤون المالية والإدارية لصندوق النظافة متوافقة مع حديث الأخ قائد راشد المدير العام ، حيث أوضح بأن الاستغلال السيئ للازمة من قبل العمال و إهمال العمل بالإضافة إلى عدم توفر الأمن سببان رئيسيان من أسباب تدهور حالة النظافة في عدن .

الاستغلال السيئ من قبل بعض العمال للامتيازات التي يحصلون عليها من قبل الصندوق وهي (الإجازات المرضية وحالات الولادة ...الخ) كما أن الصندوق متعاقد مع مستشفى باصهيب لإجراء العمليات الخاصة بالعمال وأيضا مستشفى 22 مايو وان تكلفة العلاج في المستشفيات تصل مابين 250 ألف – 350 ألف وحتى 500 ألف ريال بحسب المرض والعلاجات وهي موثق لديهم في المحافظة بالشيكات ، منوها إلى أن تدخل أجهزة الردع القانونية – الشرطة -قلل من حالات البلطجة والتوقف عن العمل إلى حد ما.

وأضاف « نعمل حاليا على توفير 24 آلية سيتم توزيعها بحسب احتياجات كل مديرية ، لافتا إلى ارتفاع تكلفة التشغيل ومنها الديزل من تسعة ملايين ريال إلى ثمانية عشر مليون ريال شهريا و وفق خطتنا القادمة سيتم تقسيم المديريات إلى مربعات كل مربع سيكون فيه مراقب مسؤول .

من جانبه قال الأخ شوقي عبد الله سيف مدير شؤون الموظفين أن الآليات قديمة ومتهالكة وتم سرقة 17 سيارة من سيارات النظافة، وبالنسبة لإجراءات الضبط الإداري أشار إلى أن هناك إداريين يقوموا بعملية تحضير العمال في جميع الأقسام ويتم تعميد تلك الكشوفات من قبل المأمور قبل ان يتم رفعها إلى الإدارة بشكل يومي ونقوم بعملية خصم الغياب بواقع 833 ريال عن كل يوم غياب ولديهم فكرة حتى الآن وهي تحفيز العمال الملتزمين بالعمل من تلك الخصميات . وعن التثبيت فقد أشار إلى أن العمال مثبتون لكن دون تعزيز مالي حتى الآن .

ماذا قالت نقابة العمال ؟

ووقف التقرير أمام نقابات العمال في عدن ونقل إفادة الأخ يحيى احمد نائب رئيس النقابة العامة الذي أرجع أسباب تردي النظافة في عدن إلى محدودية أدوات العمل وتبديل الأدوات البسيطة منها (المكانس) كل خمسة اشهر .

وتقصير العامل في عمله سببه عدم المتابعة والتقصير من قبل الإدارة بدرجة أساسية، وعدم وجود إدارة لمتابعة عمل عمال النظافة ، و إهمال المشرفين، مشيرا إلى أن النقابة توجهت إلى صنعاء وتابعت عملية تثبيت العمال وصدر فعلا قرار بتثبيت 1700 عامل كمرحلة أولى إلا أن النقابة رفضت القرار وتريد إصدار قرار التثبيت لـ 2900 عامل ويضم هذا الرقم عمال التشجير ، الزراعة ، المحصلين الإداريين ، عمال جمع القمامة والمشرفين .

توصيات

وأوصى المشاركون من أعضاء مجالس محلية وشخصيات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني في الورشة التي ناقشت التقرير بمتابعة ما جاء في الدارسة البحثية ومدى مخاطرها على المدنية من كافة النواحي.. وضبط محاسبة المخالفين في مجالات الصحية سواء في المستشفيات العامة أو الخاصة، ووقف عمليات ردم السواحل باعتبارها متنفسات المدنية ، والعمل على تفعيل أداء الأجهزة الأمنية اتجاه حماية آليات النظافة والعاملين في الميدان وتفعيل القرار الخاص بالأكياس البلاستكية غير المأمونة، و ايجاد آلية عمل حديثه للنظافة وتفعيل القوانين الحكومية المتعلقة بالمخالفات البيئية ، بالإضافة مراقبة الأغذية المحفوظة التي يتم استيرادها من قبل صحة البيئة وان تكون وفق معايير ومواصفات منظمة الصحة العالمية..

محمد فؤاد

مياه اليمن بلغة الأرقام

تبلغ كمية المياه الجوفية في اليمن حوالي 10 مليارات متر مكعب في حوض المسيلة، 205 مليارات متر مكعب في حوض تهامة وتتوزع البقية من الاحتياطي الجوفي على بقية المناطق وتبلغ كمية السحب من المياه الاحتياطية 1.5 مليار متر مكعب سنويا عن طريق 55 ألف بئر ارتوازية يتم سحبها من المياه الاحتياطية إذ يتم ضخ 3400 مليون متر مكعب من هذه المياه ومعظمه يذهب للنشاط الزراعي إذ يستهلك 90 % من هذه الكمية و8 % تذهب للقطاع المنزلي و2 % للقطاع الصناعي ويمثل هذا الحجم من المياه المستخرجة ما يفوق معدل التغذية الجوفية بمقدار 900 مليون متر مكعب؛ مما تسبب في حصول انخفاض متزايد في منسوب المياه الجوفية .

يبلغ نصيب الفرد الواحد من المياه سنويا في اليمن حوالي «130» مترا مكعبا، هذه القيمة لا تتعدى 2 % من المتوسط العالمي و 15 % من معدل نصيب الفرد في الوطن العربي والشرق الأوسط من المياه المتاحة سنويا.

يبلغ إجمالي استخدام المياه للأغراض المختلفة في بلادنا سنويا حوالي «3500 مليون» متر مكعب بينما يبلغ إجمالي الموارد المائية المتجددة القابلة للاستغلال سنويا حوالي «2500 مليون» متر مكعب، أي أقل من إجمالي المياه المستخدمة بـ«1000 مليون» متر مكعب.

. يستهلك النشاط الزراعي في اليمن ما نسبته 93 % من إجمالي كمية المياه الجوفية المستهلكة، ويستحوذ القات على حوالي «65 %» من إجمالي كمية المياه المستخدمة في الزراعة.

. يبلغ عدد الآبار في بلادنا حسب بعض الدراسات أكثر من «100.000» بئر، حفر معظمها بصورة غير شرعية ولغرض الزراعة وخاصة زراعة شجرة القات.

. في حوض صنعاء فقط يبلغ عدد الآبار المحفورة حوالى «13400» بئر، وفي منطقة بني حشيش فقط يبلغ عدد الآبار بها نحو «5000» بئر أي بكثافة «20» بئرا لكل كيلو متر مربع.

. حسب بعض الدراسات من المتوقع أن تصبح العاصمة صنعاء بدون مياه في ظل الاستنزاف الجائر والمهول لمياهنا بحلول العام 2025م.

. يبلغ مستوى الهبوط السنوي في مناسيب المياه في الكثير من الآبار ما بين 3-6 أمتار في السنة.. بحسب بعض الدراسات من المتوقع هبوط كمية النصيب السنوي للفرد الواحد من المياه في بلادنا إلى 65 متراً مكعباً بحلول العام 2025م.

نقلا عن موقع وزارة المياه و البيئة اليمنية في الفيس بوك